

المؤتمر الدولي " تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (المرأة، والسلام والأمن) في سوريا، ٨ كانون الأول ٢٠١٦ | L'Initiative Féministe | بيروت

EuroMed

المؤتمر الدولي-تطبيق قرار مجلس الأمن رقم-١٣٢٥-المرأة، والسلام والأمن في سوريا،-٨-كانون الأول-٢٠١٦ في efi-ife.org/ar

April 2, 2017



تم عقد المؤتمر الدولي بعنوان "تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (المرأة، والسلام والأمن) في سوريا" في ٨ كانون الأول ٢٠١٦ في فندق كراون بلازا بيروت لبنان. تم تنظيم هذا المؤتمر من قبل المبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة وسفارة السويد في دمشق في اطار برنامج "دعم التحول نحو الديمقراطية في سوريا من خلال التحضير لعملية بناء دستور حساس للنوع الاجتماعي" بتمويل من السويد والاتحاد الأوروبي، هذا البرنامج يدعم الناشطين/ات السوريين في مطالبهم بالمشاركة الكاملة للمرأة في المفاوضات، وتثبيت حقوق النساء والمساواة الجندرية كجزء كامل من اتفاقيات المفاوضات وفي كل خطوة في المرحلة الانتقالية، ومأسستها في الترتيبات الدستورية المستقبلية. تضمن المؤتمر جلستين، الجلسة الأولى قامت بمناقشة وجهات النظر والمبادئ التوجيهية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في سوريا. وناقشت الجلسة الثانية الدروس المستفادة من تنفيذ القرار وتوسعة العملية في سوريا.

المؤتمر الدولي كان خطوة مهمة في زيادة الدعم للمناصرة التي يضطلع اليها الناشطون/ات السوريون في مجال حقوق المرأة، وزودهم بمساحة أوسع لتعزيز خطابهم، عملهم ومطالبهم الجماعية لوقف العنف والمشاركة الكاملة للنساء في مفاوضات السلام وذلك باستخدام قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن كمورد وأداة سياسية.

شارك المؤتمر التحديات والإنجازات الإقليمية في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، لا سيما في نيبال، العراق وفلسطين، وناقش كيف يمكن تفعيل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في سوريا، من أجل دعم مشاركة النساء في جميع مراحل المفاوضات والمراحل الانتقالية، مع تسليط الضوء على الصلة بعملية بناء الدستور المستمرة. حضر المؤتمر نحو ١٠٠ من أصحاب المصلحة الرئيسيين: مدافعين/ات عن حقوق المرأة السورية، حقوق الانسان ونشطاء من المجتمع المدني ومحامين، فضلا عن جهات فاعلة دولية وإقليمية، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات الدولية، الدبلوماسيين والسفارات.



رحبت السيدة ليليان هولز-فرنش، الرئيسة المشاركة للمبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة بالمشاركين في المؤتمر وأكدت أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ يمثل أداة أساسية للنهوض بأجندة سلام وأمن المرأة عالمياً، مذكرة بأنه حتى لو لم يكن تبني القرار كافياً لضمان المساواة الجندرية وإدراج حقوق المرأة أثناء النزاعات وبعدها فإن تنفيذه هو متطلب أساسي للوصول إليهم.

وأكد السيد بيتر سيمينبي، سفير السويد لدى سوريا عن التزام الحكومة السويدية في تعزيز حقوق المرأة والتمثيل والوصول إلى الموارد. وسلط الضوء على غايات وأهداف السياسة الخارجية النسوية في السويد ودورها في ضمان حقوق المرأة وتحسين مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار.

أكد السيد سيمون بويسن مولر، السكرتير الأول في بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا على أهمية مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع. وقال انه حتى إذا ازداد العنف وبقي الحل السياسي في حالة جمود، فإن الحل السياسي لا يزال هو السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار والسلام العادل.



من اليمين: السيد سيمون بويسن مولر، السكرتير الأول، الشؤون السياسية/ القائم بأعمال، بعثة الاتحاد الأوروبي إلى سوريا، السيد بيتر سمبني، سفير السويد لدى سوريا، السيدة ليليان هالز فرنش، الرئيسة المشاركة، المبادرة النسوية الأوروبية/متوسطة.

ناقشت الجلسة الأولى وجهات النظر والمبادئ التوجيهية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في سوريا، السيد ابراهيم دراجي، أستاذ في القانون الدولي، دمشق ناقش في حديثه كيف ان قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ مرتبط بعملية وضع الدستور، وقدم اقتراحات حول كيفية دمج خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في أحكام الدستور المستقبلي.

السيدة لما قنوت من اللوبي النسوي السوري ناقشت في حديثها عن ضرورة مشاركة المرأة في السياسة والمفاوضات للوصول الى حل سياسي قائم على العدل ووضحت العناصر اللازمة لذلك.

السيدة روبرتا جورينا، استاذة في جامعة سري أشارت إلى مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ ودور الاتحاد الأوروبي في دعم القرار وتنفيذه.



من اليمين: السيدة روبرتا جورينا، استاذة في جامعة سري، السيد ابراهيم دراجي، أستاذ في القانون الدولي، دمشق، السيدة لما قنوت، اللوبي النسوي السوري، السيدة رولى الركبي، اللوبي النسوي السوري.

ناقشت الجلسة الثانية الدروس المستفادة من تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وتوسعة العملية في سوريا، أكدت السيدة باندينا رانا، عضوة اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى للقرار ١٣٢٥ لحكومة نيبال، عضوة في لجنة متابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) على أهمية قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وشاركت الخبرات والدروس المستفادة من نيبال، بما في ذلك سبل إشراك عدد أكبر من الناس في العملية خاصة في إشراك النساء من المجتمعات المحلية وصناع القرار على المستويين المحلي والوطني. وأكدت أيضا أن قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ هو أداة لتغيير الاعتقاد السائد بأن النساء هم مجرد ضحايا غير فعالين، حيث انهم في الحقيقة عناصر فعالة في التغيير. وأعطت بعض الأمثلة على مشاركة النساء في مفاوضات السلام على المستوى المحلي، والتي لم يتم تسجيلها ضمن عملية مفاوضات السلام الرسمية.

ناقشت السيدة سوزان عارف، منسقة فريق العمل ١٣٢٥ في العراق كيفية استخدام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ كأداة لتقليل ووضع حد للانتهاكات ضد النساء. وتحدثت أيضا عن تجربة فريق العمل في وضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية ١٣٢٥ في العراق.

شاركت السيدة ليلي العلي، المديرية التنفيذية لجمعية النجدة الاجتماعية تجرية فلسطين في تطوير خطة عمل وطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥، مؤكدة أنه على الرغم من ان قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ لا يتضمن وضع المرأة في ظل الاحتلال الا ان الحركة النسائية الفلسطينية لا تزال تستخدمه كأداة لمعالجة قضيتهم في سياق الاحتلال الإسرائيلي.

السيد محمد نصري، المدير الاقليمي في الدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ركز على دور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في إشراك ودمج النساء في العملية السلمية، وأكد على استعداد هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة دعم جهود النشاط في مجال حقوق المرأة في سوريا.

قالت السيدة صباح حلاق، عضوة مجلس إدارة الرابطة السورية للمواطنة ان النساء السوريات يمثلن أكثر من نصف سكان سوريا فمن واجبهن ان يساهمن برسم مستقبل سوريا. وفي الوقت ذاته شرحت السيدة صباح حلاق التحديات التي واجهتها الحركة النسوية وبخاصة من النظام الشمولي الذي حظر تشكيل أي جمعيات نسوية الا ان هذه الحركة أصرت على الاستمرار بالعمل رغم هذه التحديات، وأكدت في حديثها أن الحل العسكري والعنف يحد من مشاركة المرأة السياسية.



من اليمين: السيدة ليلي العلي، المديرية التنفيذية لجمعية النجدة الاجتماعية، السيدة صباح حلاق، عضوة مجلس إدارة الرابطة السورية للمواطنة، السيدة سوزان عارف، منسقة فريق العمل ٣٢٥ في العراق، السيد محمد نصري، المدير الاقليمي في الدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة باندانا رانا، عضوة اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى للقرار ١٣٢٥ لحكومة نيبال، السيدة بوريانا جونسون، المديرية التنفيذية للمبادرة النسوية الأوروبية ومتوسطة.

لمشاهدة ألبوم صور المؤتمر اضغط [هنا](#).